مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــرام

التاريخ : ١٩٧٥/١١/٢٧

السيادة للقانون وحده على الصغير والكبير على حد سواء

السادات للقضاة : سأظل فخورا بقضائنا لأنه كان ضمير مصر حتى فى أحلك العصور

الرئيس يأمر بميزانية منفصلة للقضاء دعما لاستقلاله

دراسة شاملة لمشاكل الطب الشرعى والشهر العقارى والخبراء

فى اجتماع المجلس الاعلى للهيئات القضائية الذى عقد امس برياسة الرئيس السادات ـ وافق الرئيس على أن يكون للقضاء ميزانيته المستقلة عن ميزانية الدولة ، دعما لاستقلاله واعلاء لكلمته ـ كذلك طلب الرئيس السادات سرعة دراسة أوضاع الاجهزة المعاونة للقضاء . [الشهر العقارى والطب الشرعى ـ مصلحة الخبراء] تيسيرا لاجراءات التقاضى ومعاونة للقضاة ، على أن تعرض هذه الدراسة فور عودة رئيس الوزراء من مهمته فى المغرب العربى .

وفى ذات الاجتماع اعطى الرئيس توجيها بان يعطى لموضوع تحسين حال القضاة اولوية اولى . ذلك ان ما يعطى للقضاة لا يعطى لهم باعتبارهم هيئة ، ولكن باعتبار ان رسالتهم رسالة قومية ، ولانهم فى النهاية المنوطون بالحفاظ على القانون الذى ينبغى ان تكون له وحدة السيادة على الجميع الصغير والكبير على حد سواء .

٢٢١٦٩

كذلك وافق الرئيس على اعطاء الاولوية لبناء مجمعات المحاكم من انتاج مصانع المبانى الجاهزة التى ستصل مع اول العام القادم .

وكان الرئيس السادات قد راس اجتماع المجلس الاعلى للهيئات القضائية لمدة ساعتين ، فى غرفة المداولة بمحكمة مصر فى باب الخلق .

وفى بداية الاجتماع عرض المستشار عادل يونس وزير العدل للخطوط الاساسية للسياسة القضائية الجديدة ، والصعوبات التى تواجه السلطة القضائية واهمها : العجز فى عدد رجال القضاء ، كما عرض وزير العدل حالة مبانى المحاكم والاجهزة الادارية والكتابية فيها ، وكذلك اوضاع الاجهزة المعاونة للقضاء ، والنظام الاساسى لمشروع الرعاية الصحية والاجتماعية لاعضاء الهيئات القضائية .

وقد وافق الرئيس على مشروع الرعاية الصحية والاجتماعية ويشمل توفير العلاج لرجال القضاء الحاليين والسابقين واسرهم على نفقة الدولة ، بما فى ذلك الكشف والعمليات الجراحية ، ومنحهم اعانات مالية فى الكوارث ، وتيسير ادائهم لفريضة الحج ، ومنحهم قروضا بدون فوائد .

وبعد انتهاء اجتماع المجلس الاعلى للقضاء دخل الرئيس الى قاعة الجنايات بالمحكمة التى شهدت محاكمته فى قضية مقتل امين عثمان عام ١٩٤٨ ، والتقى فيها بممثلى الهيئات القضائية . وطلب الرئيس ان يستمع الى مطالب رجال القضاء فتحدث المستشارون : ممدوح عثمان نجيب نائب رئيس محكمة استئناف بنى سويف ، ويوسف الشناوى نائب رئيس مجلس الدولة ، واحمد الباجورى بادارة قضايا الحكومة ، ومحمد صلاح الدين خضر الوكيل العام للنيابة الادارية ثم القى وزير العدل كلمة تحية للرئيس.

وفى ذات القاعة التى شهدت محاكمته قبل ٢٧ عاما تحدث الرئيس السادات الى قضاة مصر ، مؤكدا على دور القضاء

في تطبيق سيادة القانون حتى يشعر الجميع بالطمأنينة بعد الخوف وحتى يعرف كل مواطن ما له وما عليه .

وحيا الرئيس السادات القضاء الذى كان دائما ضمير مصر اليقظ حتي فى احلك الايام عندما استعاد الرئيس السادات امس من فوق منصة القاعة التى حوكم فيها عام ١٩٤٨ ذكريات اشد الاوقات حرجا عندما كان المستعمر قائما بسيفه وصولجانه والسراى تحكم بالاهواء ، والاحزاب تتلون كل يوم ومع هذا ظل القضاء المصرى على روعته وابائه — وقال القضاء قوله العدل .

● ● وقال الرئيس السادات مستعيدا المعنى الهام من وراء هذه الذكريات : لقد قال المستشارون من فوق هذه المنصة يومها قولة الحرية — قالها رئيسهم — المستشار عبد اللطيف محمد رحمه الله — وقالها عضوا المحكمة محمد صادق فهمى وابراهيم خليل اطال الله عمرهما . وقالها ايضا ممثل النيابة الشاب الذى كان مفروضا ان يقدم رقابنا الى المشنقة عندما نادى باعلى صوته ان كل انسان يعيش على ارض مصر يرفض الاحتلال .

وقد كان الوزير انور حبيب رئيس ديوان المظالم — وهو الذى مثل النيابة فى قضية مقتل امين عثمان التى حوكم فيها الرئيس السادات عام ٤٨ — من بين الذين حضروا امس هذا اللقاء .

وقد حضر هذا اللقاء ايضا الاكتور رفعت المحجوب الامين الاول للجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى والاستاذ مصطفى البرادعى نقيب المحامين .

وكان الرئيس السادات قد وصل الى محكمة مصر فى الساعة الواحدة ظهرا واستقبله المستشار عادل يونس وزير العدل واعضاء المجلس الاعلى للهيئات القضائية ، ثم عقد الرئيس اجتماعا خاصا مع وزير العدل ، وبعده راس اجتماع المجلس الاعلى للقضاء .

كلمة الرئيس السادات فى اجتماع المجلس الأعلى للقضاء

بسم الله

السيد الوزير : الاخوة رجال الاسرة القضائية .

سعدت اعظم سعادة حين اتيحت لى الفرصة لكى اعود فاراس مجلس القضاء الاعلى ، فى مكان عزيز على نفسى ، وله ذكريات انعم بها بين الحين والاخر فى ظروف كانت هى المعاناة .

ومبعث سرورى اولا : هو كما قلت فى مجلس القضاء الاعلى الان ، هو انه لشرف كبير لرئيس الجمهورية ان يكون رئيسا لمجلس القضاء .

ومبعث سرورى أيضا وسعادتى ان آتى لالتقى بكم فى هذه القاعة ، ولكى اتحدث اليكم حديث الاسرة الواحدة ، وهى مصر ، عبر سنين طويلة عانينا جميعا ، وبعد ليل طويل ، استطعنا بحمد الله ان نقيم البناء الذى نريده . قامت دولة المؤسسات ، بمؤسسات واضحة المعالم كاملة السلطات ،ورفعنا شعار سيادة القانون لكى تعمل هذه المؤسسات ، ولكى تؤدى ما عليها نحو هذا الشعب .

لابد ان يكون العمل كله فى اطار سيادة القانون ، وهنا تاتى مسئوليتكم التاريخية ، فى هذا البناء الذى نبنيه لشعبنا ولاجيالنا المقبلة ، انتم الحراس على سيادة القانون . انتم المسئولون عنتطبيق سيادة القانون.انتم المسئولون عن ان يتمتع كل انسان على ارض هذا البلد الطيب بالطمانينة بعد الخوف ، وبالحب بعد الحقد . انتم المسئولون ان تضعوا الحدود لكى يعرف كل انسان ما له وما عليه . ولكى تعيش اسرتنا المصرية كما اراد لنا الله سبحانهوتعالى ان نعيش حياة شريفة قوية ، فيها اصالة هذا الشعب ، وفيها صلابة هذا الشعب ، وفيها ايمان هذا الشعب

انتم المسئولون ، ودوركم خطير فى هذه المرحلة التىنقيم فيها البناء ، حتى نضعوا التقاليد لاجيالنا المقبلة ، فيظل مجتمعنا متمتعا بالامن، مجتمع الاخوة ، مجتمع المحبة ، المجتمع الذى يعرف كل انسان فيه انه لا سيادة الا للقانون على الكبير والصغير على السواء ، ومسئوليتكم هذه اقولها بصدق ، وهذه مسئوليتكم ، وان اى شىء تطالبون به هو امر اقل من الواقع مما انتم مناطون به او مسئولون عنه .

صحيح اننا نجتاز ظروفا صعبة ، ولا اخفى عليكم أن اقتصادنا قد استنزف استنزافا كاملا فى سنوات الصمود ، ومنذ سنة فقط بدانا اعادة التعمير والبناء ، واعادة تصحيح الاوضاع ، وهناك امور كثيرة جدا فى حاجة الى تصحيح . من أجل ذلك كان لابد ان تضع اولويات، بدانا باخواننا اهل مدن القناة الذين تحملوا عنا جميعا عبء الغربة ، والام التهجير ، بدانا بهم وعادوا الى مدنهم ، وبعد ذلك ، وفى نفس الوقت ، وبالتوازى ، بدات معركة ضخمة لاعادة البناء فى كل اتجاه .

لقد ارهقتنا سنوات الصمود ، ولكن بالاراده ، وروح الاسرة الواحدة ، بدانا نعمل لكى نصحح كل ما واجهناه فى السنوات الماضية ، ولكى نضع الاساس لكل ما نحلم به ، أو نريده ، فى ايامنا المقبلة ، لنا ولاجيالنا المقبلة باذن الله

أحمد الله سبحانه وتعالى على اننى فى الفترة ما بين اجتماعى الاول بهذكم واجتماعى بكم اليوم استطعنا أن نحقق انجازا رائعا . تمثل هذا الانجاز فى القضاء على مراكز القوى بكل أشكالها وتمثل ايضا فى الدستور الدائم ، الذى كان مفروضا أن يتم بعد ازالة آثار العدوان ، ولكننا انجزناه . استطعنا

ايضا ان نحقق سيادة القانون . استطعنا ايضا ان نعود بمحرابنا المقدس ، وهو القضاء ، الى مكانه العالى المقدس . استطعنا ايضا ان نعبر فى ٦ اكتوبر . ابناؤكم فى القوات المسلحه عبروا وحققوا انجازا رائعا ليس فقط على مستوى مصر وحدها ، وانما من اجل الامة العربية التى اصبحت القوة السادسة فى عالم اليوم . قامت بانجاز على اعلى صورة .

استطعنا تحقيق كل ذلك فيما بين الاجتماع الاول الذى التقيت بكم فيه هنا فى هذه القاعة ، التى كما قلت لكم ، احمل لها فى نفسى معانى كثيرة. احمل لها اول ما احمل ان فى مصر ، وفى اشد الاوقات حرجا ، وقت ان كان المستعمر قائما بسيفه وصولجانه ، وقت ان كانت السراى تحكم بالاهواء ، وقت ان كانت الاحزاب تتلون كل يوم ، وسط كل هذا احتفظ قضاؤنا بروعتهوابائه ، وارتفاعه الى مستوى مسئوليته .

احتفظ قضاؤنا بهذه الصفات ، وفى هذه القاعة ، منذ ٢٨ سنة ، كنت اقبع فى ذلك المكان [واشار الرئيس الى قفص الاتهام على اليسار] وكان يجلس على هذه المنصة قضاة مصر . ضمير مصر . روح مصر . برغم كل تلك القوى قال القضاء المصرى قوله الحق ، قوله العدل ،قولة الحرية ، قالها المستشارون الثلاثة ، رحم الله رئيسهم عبد اللطيف محمد ، وحيا الله المغفور محمد صادق فهمى ، وابراهيم خليل ، وأطال لهما العمر .

على هذه المنصة قالها القضاة الثلاثة وكان العجب العجاب أن يقف فى هذا الكرسى ، وفى هذه المنصة ، ممثل النيابة الشاب الذى كان مفروضا ان يقدم رقابنا الى المشنقة ، يقف فى هذا المكان [واشار الرئيس الى مكان ممثل النيابة] لينادى باعلى صوته : ان كل انسان يعيش على ارض مصر يلفظ الاحتلال وان كل كلب ينبح فى مصر ينبح برفض الاحتلال قالها صريحة ، وكان ذلك جديرا بالنسبة للنيابة ، ولكنه قضاؤنا المصرى ، ممثلا لشعبنا المصرى فى صلابته وايمانه .

من اجل هذا ، ولكل مالهذه الذكريات من حنين ، فانا اسعد بلقاء رجال الاسرة القضائية، الذين انا مدين لهم ، وساظل مدينا لهم بانتقالى من هذا المكان [واشار الى قفص الاتهام] الى هذا المكان [واشار الى المنصة الرئيسية فى القاعة] .

ساظل مدينا لاسرتنا القضائية ، وساظل فخورا بقضائنا المصرى عبر كل العصور ، ورغم كل الازمات ، وضد كل مراكز القوى ، والتامر ، وسيظل شعبنا فخورا ايضا بابنائه الذين يقيمون العدل بين ربوعه .

ولقد تناقشت فى مجلس القضاء الاعلى مع اعضاء المجلس ، واريد ان اقرر امامكم اننى وافقت على تحسين حال رجال القضاء ، لا باعتبارهم ينتمون الى طائفة ، او جماعة ، او قسم ، او هيئة من الهيئات ، وانما لانهم ينتمون الى الشعب باكمله ، اى ان مسئوليتهم مسئولية قومية وهنا اريد ان اقول لكم كما قلت سابقا اننا نضع اولويات لكى نصحح كل ما نعانيه اليوم ، وعلى ذلك فقد قررت اليوم ان يكون لتحسين حال رجال القضاء اولوية اولى بالنسبة للدولة .

وافقت ايضا على اطلاق حرية الحركة للجهات القضائية ، بمعنى ان ينتهى او يزول الحد الاعلى الذى يحد من تقدمهم فى درجاتهم .

ووافقت ايضا على استقلال موازنة الاسرة القضائية .

ولقد طلبت من السيد وزير العدل

ان يبحث ايضا مع السيد رئيس الوزراء عقب عودته وضع الاجهزة المعاونة للقضاء ، وهم الخبراء والطب الشرعى والشهر العقارى ، والاجهزة الادارية ، والكتابية على ان يوافينى بنتيجة هذا البحث فور عودة رئيس الوزراء ان شاء الله .

وبالنسبة لابنية المحاكم ، وكما قلت للاخوة اعضاء مجلس القضاء الاعلى ، سيلتى ان شاء الله مصانع الابنية الجاهزة فى أواخر هذا العام وأوائل العام المقبل ، وستعطى أولوية مع وزيد التعمير لبناء المجمعات القضائية .

وبالنسبة لما طلبه احد الاخوة الذين تكلموا هنا ، سابحث بنفسى مسألة مبنى الوزارة عقب عودة رئيس الوزراء مباشرة .

بقيت لى كلمة واحدة .

تذكرون اننى تحدثت فى حديثى الاخير امام اللجنة المركزية عن خصيصة من خصائص ثورة ٢٣ يوليو ، حين قلت انه من قبل أن تقوم الثورة ، ومن بعد أن قامت ، حرصنا دائما على الا تكون الثورة ثورة خاضعة لحزب او لطبقة او لهيئة ، وانما حرصنا دائما على أن يظل الاساس لهذه الثورة من أجل مجموع الشعب ، لا لحزب ، او طبقة ، أو فئة ، حتى اننا حين وجدنا ، من قبل قيام الثورة ان احد اعضاء الهيئة التاسيسية ينتمى الى حزب معين فصلناه وحين وجدنا بعد قيام الثورة ان احد اعضاء مجلس قيادة الثورة ينتمى الى حزب معين فصلناه تحقيقا لمبدأ أن تكون الثورة لمجموع الشعب .

وانتم ضمير الشعب فى مجموعه ، لستم لهيئة او لحزب او لطبقة ، وانما انتم ضمير الشعب فى مجموعه ، فى كل مراحل الكفاح ، فى آماله وآلامه. لا سلطان عليكم الا لضميركم ، وضميركم مستمد من ضمير الشعب ، وفقكم الله